يمثّل الإعلام جزءا أساسيا من أي مجتمع ديمقراطي، نما مع نمو المجتمع الرأسمالي الليبرالي وخياراته السياسية، وعاش الأزمات نفسها التي عاشها (انتصار الرأسمالية الليبرالية) بوصفها (أيديولوجيا نهائية للإنسان)، ومرّ بمراحل (الإعلام الموجّه) و(الإعلام الأيديولوجي) و(قمع الإعلام وتدجينه)، إلى أن انتهى إلى أن يكون (إمبراطورية) تمثل (سلطة رابعة) تنتقد وتراقب وتقيِّد (اعتباريا) السلطات الثلاث. لقد أصبح، بمعنى أوضح، جزءا من التوازن العام والحاسم بين المجتمع و الدولة، هذا التوازن الذي لا يسمح للدولة أن تهيمن على المجتمع ويتيح للمجتمع بأن يحاسب الدولة ويسائلها.

أيـــة ضمانـــة دستوريـــة للإعـــلام؟

د. حيدر سعيد

ربما تكون هذه إحدى الحقائق البسيطة التي يمكن الاتفاق عليها بقدر تعلق الأمر بالإعلام الغربي: انه وصل إلى درجة متقدمة من المهنية والاستقلالية، على الرغم من أن نظريات كثيرة تكشف عن ارتباط الإعلام الغربي بـ (إرادة هيمنة) تحكم كل الثقافة الغربية وبالرأسمال السياسي المتنفذ وعن دوره في تشكيل تصورات المجتمعات الغربية ومواقفها. وثمة من يشير إلى أن ما حدث في الإعلام الأمريكي بعد أحداث ٩/١١ يكشف عن حقيقة (أو أزمة) الإعلام الغربي، إذ انضم الإعلام الأمريكي إلى قيم (الوطنية الأمريكية) الصاعدة والسياسات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية استنادا إلى عواطف هذه القيم، إذ بدا أن تقييد جزء من الحريات الإعلامية أمر مقبول ومسوغ تحت مبدأ (الحفاظ على الأمن القومي). و مع ذلك، ثمة نظريات أخرى معارضة تقول إن الإعلام الغربي قد تحوّل إلى (وحش فرانكشتايني) يمتلك حق محاسبة الناس ومعاقبتهم، بل حتى قتلهم (١).

رهانات الإعلام العراقي بعد سقوط الدكتاتورية

هذا التصوّر (الليبرالي) للإعلام بدا كأنه الوظيفة الجوهرية، الأساسية والوحيدة ربما، للإعلام، أينما كان، في سياقه الغربي وخارج سياقه.

وبعد سقوط الدكتاتورية في ٢٠٠٣/٤/٩، وحين كان يجري تفكيك إرث الدولة الشمولية، كان الإعلام (إعلام الدولة المركزي، الموجّه، الشمولي، الدعائي) جزءا من هذا الإرث. ولذلك، جرى تفكيك إعلام الدولة الشمولية، الذي كان يوجّه من خلال وزارة خاصة بالإعلام، وذلك عبر قرار راديكالي بحلّ هذه الوزارة وإلغائها. وفي الوقت نفسه، كانت محاولة إعادة البناء تتمثل في بناء (إعلام ليبرالي) جزءا من محاولة (وضع العراق على طريق الليبرالية)، وهي المهمة التي تشكل . مع مهمة (تفكيك ارث الدولة الشمولية وتصفية بقاياها) . أهم مهمتين للمرحلة الانتقالية في العراق.

بمعنى أن محاولة إعادة بناء الإعلام في العراق كانت تتضمن بناء إعلام يكون (سلطة رابعة)، ناقدة ومراقبة للدولة، جزءا من العقد الجديد الذي يراد صوغه بين المجتمع والدولة في العراق. فضلا عن أن الإعلام يمكن أن يكون، إلى جانب المؤسسة التربوية، الحاضنة الأولى لبناء قيم الديمقراطية، بعد أن سقطت العائلة كحاضنة تنشئة اجتماعية، فهي فاسدة بالأبوية والطائفية وأخلاق الطاعة والصوت الواحد.

مشكلة النماذج الجاهزة في عراق ما بعد الدكتاتورية

قامت عملية إعادة بناء الإعلام في العراق على أساس نقل نموذج Model جاهز، وهي استراتيجية اعتمدتها سائر عملية إعادة البناء في العراق، فنقل نماذج أثبتت نجاحها وكفاءتها من تجارب ديمقراطية راسخة سيجعل العراق يبدأ من حيث انتهى العالم لا من نقطة الصفر.

ومن باب التفصيل، جرت في العراق محاولة لنقل نموذج (هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)وهو نموذج متقدم لـ (إعلام دولة)، إذ تمتّع BBC من الدولة البريطانية (البرلمان)، ولكن من دون أن تتدخل الدولة في تحديد السياسات الإعلامية للهيئة.

إن هذا يتضمن فصلا حاسما، جديدا على الإعلام العراقي، هو الفصل بين (إعلام الحكومة) و(إعلام الدولة).

وهكذا، قامت إعادة بناء الإعلام في العراق على خطوتين رئيستين:

١ . بناء إعلام دولة، يموّل من البرلمان، ولا يكون صوتا دعائيا للحكومة، بمعنى العمل بالفصل السالف بين (إعلام الحكومة) و(إعلام الدولة).

٢ . إطلاق العمل الإعلامي بحرية كاملة ومن دون أي قيد.

غيران هذه المحاولة لم تنته إلى قيام إعلام حر في العراق (يكون مراقبا للدولة ويسعى إلى بناء قيم الديمقراطية)، بل لقد انتهت إلى نتيجتين غريبتين:

الأولى هي أن (إعلام الدولة) انتهى إلى أن يكون (إعلام حكومة)، بمعنى أن التمييز السالف لم يصمد في الممارسة الإعلامية العراقية، وتحولت وسائل الإعلام التابعة للدولة إلى صوت دعائي للحكومة. وقد تجسّد هذا الأمر، بشكل فاضح، في الحملة الانتخابية التي سبقت الانتخابات النيابية التي جرت في ٢٠٠٥/١/٣٠، إذ تحولت قناة (العراقية)، على سبيل المثال، وهي الفضائية الوحيدة التابعة للدولة، إلى صوت دعائي للائحة الانتخابية التي رأسها رئيس الحكومة . آنذاك . إياد علاوي، ولم تستطع أن تحافظ على حيادها أو أن تكون فضاء دعائيا لكل اللوائح الانتخابية على قدم المساواة.

لقد أصدر الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر في حزيران ٢٠٠٤ أمرا يقضي بتشكيل هيئة إعلامية تتولى الإشراف على وسائل الإعلام التابعة للدولة وتُموّل من البرلمان. ولنلاحظ، هنا، أن شكل الهيئة هذا شكل نظري، ذلك أن البرلمان العراقي لم يكن متشكلا لحظة صدور أمر بريمر، وهو مقتبَس من نموذج BBC، على نحو ما قدمنا. ولكن، بعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة إياد علاوي في ٦/٢٨/ ٢٠٠٤، جرى إلحاق هذه الهيئة بمجلس الوزراء، وقد عيّن رئيس الوزراء بنفسه المدير العام لقناة (العراقية). وصف أحد الباحثين هذه الهيئة الإعلامية، التي تهيمن عليها الحكومة، بأنها (وزارة إعلام مخفية)، بمعنى أنه قد جرت عودة منظمة إلى محتوى وزارة الإعلام المنحلة، وإن بتسمية مختلفة، ليسقط، بالتالي، الفصل السالف بين (إعلام الحكومة) و(إعلام الدولة)، وليتحول (إعلام الدولة) إلى إعلام دعائي للحكومة.

كان هذا الأمرُ جزءا من العملية المركزة التي قامت بها حكومة علاوي. لقد تزامنت هذه الخطوة مع إغلاق الحكومة مكتبَ قناة (الجزيرة) في بغداد. وبغض النظر عن الموقف من هذه القناة ومدى التأييد الشعبي الذي حصل عليه هذا القرار في بغداد، فانه كان مرتبطا بالمركزة السالفة، وبربط إعلام الدولة العراقية بالحكومة، لنعد إلى حالة تتحكم فيها الحكومة بالإعلام وسياساته ووجهات نظره، حالة تتشكل في طاعة الإعلام للدولة وانصياعه لها.

أما النتيجة الثانية التي انتهت إليها محاولةُ بناء إعلام حر في العراق وتحريرِه من خلال إطلاق حرياته ورفع القيود عنه، فهي أنها جعلت الحيزَ الأكبر من وسائل الإعلام (الصحف والمجلات والإذاعات والفضائيات والمواقع الإلكترونية) التي ظهرت إلى الوجود بعد سقوط الدكتاتورية يسيطر عليه من الجماعات والأحزاب الدينية والطائفية، أو لنقل: التي لا تملك مشروعا ليبراليا أو ديمقراطيا.

إن إمكانية قيام إعلام حر في العراق مرتبطة ارتباطا بنيويا بتعثرات الديمقراطية فيه، فهي تصطدم بثقافة المجتمع العراقي من جهة، وبالثقافة السياسية التي تحكم القائمين على العملية السياسية من جهة ثانية، وبالمشاريع والغايات الخاصة التي وضعتها الجماعات العراقية نصب أعينها والتي لم تكن الديمقراطية من أولوياتها. فالإعلام جزء أساسي من أية حياة ديمقراطية، وما لم يكن ثمة مشروع ديمقراطي حقيقي سيبقى الإعلام ضعيفا وتابعا.

وعلى وجه الجملة، ثمة أربعة عناصر جوهرية اعترضت إمكانية قيام إعلام حر في العراق، هي:

١ . إن العراق لا يملك تقاليد إعلام حر، بل إن الثقافة الإعلامية فيه انبنت على أساس أن الإعلام هو صوت دعائي للدولة، موالٍ لها، ومجمِّل لأفعالها، ومسوّغ لأخطائها، ومدافع عنها. وبالتالي، كان الفصل بين (إعلام الدولة) و(إعلام الحكومة) يتحول . حين ينقل إلى السياق العراقي . إلى مطابقة بينهما، وكانت محاولة بناء إعلام مراقِب وناقد وسلطة رابعة تنتهي إلى أن يكون الإعلام مكونا من مكونات الحكومة، لا لأن ذيول الإعلام الفاشي لا تزال لابثة في المشهد الإعلامي العراقي، بل لأنه ليست هناك إمكانية متاحة لفهم الصيغة الأخرى التي انتهى إليها الإعلام الغربي.

إن اللغة وملابساتها وظلالها تكشف كثيرا من بنية الثقافة التي أنتجتها، على نحو ما يقول علماء اللسانيات. لنلاحظ أن الفارق بين الإعلام على نحو ما يمارَس في الثقافة الغربية والإعلام الذي يمارَس في البلدان العربية هو نفسه الفارق بين كلمتي (Media) الإنكليزية و(إعلام) العربية، فالكلمة الأولى تعني واسطة للاتصال يشترك فيها أكثر من طرف، أما الكلمة العربية فتجعل من الإعلام وسيلة لمصدر واحد هو المنتِج والمدعو له.

لقد بدأ الإعلام في البلدان العربية إعلاما خاصا لا سيطرة للدولة عليه، وكان حينذاك يعتمد على الصحافة المكتوبة على نحو يكاد يكون كليا. ولكن، مع المركزة الشديدة التي شهدتها المجتمعات العربية بعد الثورات الوطنية في الخمسينيات والستينيات، جرى ربط الإعلام بالدولة. هذه اللحظة هي نفسها التي ظهر فيها مصطلح (إعلام) في المعجم العربي . دون غيره وبمعناه وظلال معانيه السالفة . ترجمة لكلمة (media)الإنكليزية وتعبيرا عن وسيلة لمصدر واحد.

٢ . عزز هذا أن الإعلام العراقي وجد نفسه في خندق واحد مع الحكومة وهي تواجه الإرهاب.

٣ . وإن أي نقد للحكومة قد يجعل الناقدَ محسوبا على الجهات الإرهابية أو بقايا البعث والدكتاتورية أو مَن يريد أن يخرب العملية السياسية الجارية.

وبتعبير صريح: إن الفضاء الديماغوجي الذي تجري فيه العملية السياسية لا يتيح مجالا للنقد، وبالتالي، لا يكون من الممكن أن يظهر إعلام ناقد.

٤ . وعلى الدرجة نفسها من الأهمية، لقد سمح إطلاق العمل الإعلامي، بوصفه ركنا أساسيا في الحياة الديمقراطية، بأن تستغل هذه الوسيلةَ قوى وجماعات لا تؤمن بالديمقراطية. وهكذا، أصبح الحيز الأكبر من الإعلام العراقي تسيطر عليه أحزاب وجماعات ذات مشاريع دينية أو طائفية، وهي مشاريع لا تؤمن بحدود الحرية التي انطلق من عمقها الإعلام الحر.

لقد أصبحت هذه المشكلة هي القاعدة حين يجري نقلُ مشروع ديمقراطي إلى البلدان الإسلامية والعربية أن الديمقراطية تكون مجرد وسيلة لصعود مشروع لا ديمقراطي. ولكن الدرس الجديد الذي قدمه العراق في هذا الصدد هو أن المبدأ الليبرالي (تمكين المجتمع المدني)، أي إخراج صوته وتفعيله، سوف يعني . في مجتمعات كالمجتمع العراقي . تمكين وخروج المجتمع الديني.

الأطر الدستورية الممكنة للعمل الاعلامي

إذن، هل يمكن أن يكون الدستورُ ضمانة لإعلام حر؟ وإلى أي حد يمكن أن يكون (الإعلام الحر) مسألة دستورية؟

لم تتضمن دساتير العراق، بدءا من (القانون الأساسي) لسنة ١٩٢٥ إلى (قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية) لسنة ٢٠٠٤، أية مادة صريحة عن الإعلام، إلا تلك المادة التي تقول (حرية التعبير مصونة ومكفولة) التي نصت عليها دساتير العراق كافة. وإذا كان الإعلام هو الفضاء الأساسي للتعبير فان هذه المادة تُفهَم بأنها تتعلق، على نحو أساسي، بالإعلام. وحرية التعبير التي يتطلبها العمل الإعلامي هي حرية التعبير السياسي بالدرجة الأولى. ولكن، تبقى هذه المادة ذات صفة عمومية، إذ أنها يمكن (ويجب) أن تشمل المعنى العام لحرية التعبير، يدخل في ذلك حرية التعبير الديني وحرية التعبير عن الموقف تجاه الدين ومؤسسات المجتمع (العشيرة، العائلة، ...) وما إلى ذلك من حريات.

إذن، فدساتير العراق كافة تضمن لوسائل الإعلام حريتَها في التعبير، إذ لا قيد عليها إلا القيود التي تنظمها قوانين العمل الإعلامي من قبيل حظر الحث على الكراهية والعنصرية والقذف الشخصي والتشهير وما يخالف الآداب العامة وما يمس الأمن القومي.

ولكن هذه الضمانة الدستورية لا تعني أن العراق شهد إعلاما حرا، إلا الحرية النسبية التي شهدها بعد سقوط الدكتاتورية في ٢٠٠٣/٤/٩، وهي حرية ناشئة من ضعف الدولة لا من ضمانات دستورية أو قانونية.

وبالتالي، يمكن أن تأخذ المقاربةُ المتعلقة بالضمانة الدستورية للإعلام أحد طريقين: مناقشة وتطوير المفهوم العام عن (حرية التعبير) باعتبار أن حرية الإعلام هي جزء من حرية التعبير، أو مناقشة و تطوير الأطر القانونية للإعلام التي تقع خارج المتن الدستوري.

... إعلام الدولة؟

في مذكرة دستورية رفعتها إلى اللجنة البرلمانية المكلفة بكتابة الدستور هيئة دستورية مستقلة منبثقة من المثقفين العراقيين حملت اسم (مبادرة المثقفين من أجل الدستور)، كان كاتبُ هذه السطور عضوا في اللجنة التي صاغت المذكرة، كانت ثمة توصية بألا يتحول (إعلام الدولة) إلى (إعلام حكومة)، ذلك أنه يموّل (ويجب أن يستمر كذلك) من المال العام للدولة.

إن المسودات الأولى للدستور التي نُشرت في وسائل الإعلام لا يبدو أنها أخذت بهذه الفقرة، وسيكون الدستور، كالعادة، خاليا من أية مادة دستورية عن الإعلام، فكاتبو الدستور . على ما يبدو . يخافون (أو لا يهتمون) من إضافة أية مادة دستورية جديدة أو غريبة عن النسق الدستوري العام، إلا إذا تعلقت تلك المادة بمصالح أحزابهم أو جماعاتهم الناطقين باسمها.

إعادة صياغة العلاقة بين الإعلام والدولة

تتمثل المشكلة الأساسية للعمل الإعلامي في العراق في إشكالية العلاقة بين الإعلام والدولة.

وقد جرى التنبّه إلى ذلك مبكرا بعد سقوط الدكتاتورية، إذ كان ثمة إيمان بأن حل إشكالية العلاقة بين الإعلام والدولة يقتضي إعادة صياغة العلاقة بينهما بحيث لا يعود الإعلام مكونا من مكونات الدولة وتابعا ضعيفا لها. وهكذا، كان الأفق الذي يحاول أن يقود هذه الإشكالية إلى منطق الحل يتمثل في تقديم التمييز بين (إعلام الحكومة) و(إعلام الدولة)، ولذلك، اتخذ القرار (الراديكالي) بحل وزارة الإعلام، وهي المؤسسة التابعة للسلطة التنفيذية (الحكومة) والتي تشرف على سائر العمل الإعلامي في العراق. وقد كان هذا القرار من أول القرارات التي اتخذتها (سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA).

لعلي أؤمن بأن التحولات الراديكالية تستلزم قرارات أشبه بالصعقة الكهربائية توازي جذرية التحول الحاصل. و قد مارست محاولة لبرلة الإعلام في العراق شيئا من هذه الصعقة.

لقد بدا، أول الأمر، أن التحول الحاصل و الملحوظ في الإعلام العراقي واحد من أهم سمات التحول الديمقراطي. ولكن، يبدو الآن، بعد سنتين ونصف من سقوط الدكتاتورية، أن الأفق السالف قد فشل في الحل، لأن إعلام الدولة انتهى (وسينتهي دائما بالضرورة) إلى أن يكون إعلام حكومة، تابعا وضعيفا.

لذلك، لا بد من أن يتشكل إيمان جديد بأفق جديد، فالديمقراطية ممارسة، والهيكل الديمقراطي ينبني بالتجربة لا بالنماذج الجاهزة. لعل هذا أحد أكثر دروس العراق الجديد صفاء.

يمكن (وربما ينبغي) لهذا الأفق أن يكون بإلغاء إعلام الدولة أصلا، فالدولة غنية عن وسيلة إعلام ناطقة باسمها. ولنتذكر أن أقوى دولة في العالم، هي الولايات المتحدة، لا تملك إعلاما ناطقا باسمها. لا أريد، هنا، أن أقترح نقلَ الإعلام العراقي من النموذج البريطاني إلى النموذج الأمريكي (وفخاخ النماذج متلبسة بنا أبدا)، ولكني أريد أن أذكّر بإمكانية أن لا يكون للدولة إعلام، إذا كان ثمة من لا يتصور ذلك.

إذا جرى الإيمان بمثل هذا الأفق فيمكن أن تكون ثمة مادة دستورية تحظر على الدولة إدارة (أو الإشراف على) أية وسيلة إعلام.

ومع ذلك، لا يشكل هذا الحظرُ حلا نهائيا لمشكلة الإعلام في العراق، إذ ينبغي تطوير الأفق الذي تُفهَم من خلاله العملية الإعلامية، وقبل ذلك، خلق توازنات قوى يكون الإعلام فيها طرفا فاعلا ومؤثرا وذا علاقة ندية مع الدولة. هذا الأمر قد لا يبدأ إلا بحرمان الدولة من أي صوت وإشعارها بالحاجة إلى الإعلام الحر، بعد أن تفقد إعلامها المركزي، القائد، الموجه.

هامش

١ . هنا، إشارة إلى انتحار خبير الأسلحة البريطاني ديفيد كيلي، الذي كان ضمن فرق المفتشين عن أسلحة الدمار الشامل في العراق، اثر ضجة إعلامية بعد أن نشرت BBC معلومات، كان هو مصدرها، عن مبالغة الحكومة البريطانية فيما يخص أسلحة الدمار الشامل في العراق.

❖ قُدمت هذه الورقة في الندوة التي عقدها (المركز العراقي للحوار والتعاون الدولي) عن الدستور العراقي في بغداد أوائل هذا الشهر.

الخرافة والاسطورة ادوات الطاغية السحرية!

قراءة في كتاب: افكار في السلطة ، وحقوق الانسان

ذاكر خليل العلي

حاول المشرعون الاوائل ان يضعوا القوانين والشرائع كل حسب نطاقه السياسي والاقتصادي والاجتماعي الخاص بمجتمعاتهم، وعندما ارسل الانبياء والرسل اجتمعت كلمتهم على رفض الظلم ومقارعة الطغيان واقرار العدل والكرامة والفضيلة للانسان الذي كرمه الله وخلقه في احسن تقويم، فضلا عن محاولات المفكرين والمصلحين والفلاسفة كل حسب منهجه ايجاد بدائل مختلفة لانتشال الانسان من اغلال الظلم والاستغلال والعبودية وكانت الحرب العالمية الثانية آخر الحروب الكونية التي امتدت بتاثيراتها الى اغلب انحاء العالم وتمخض عنها اقامة منظمة دولية هي (هيئة الامم المتحدة) بهدف اقرار السلام وفض المنازعات عنها اقامة منظمة دولية هي (هيئة الامم المتحدة) بهدف اقرار السلام وفض المنازعات بين الامم على اساس الشرعية الدولية وكان من نشاطات هذه المنظمة دعوة صريحة لاقرار حقوق الانسان وكرامته باجماع دولي ملفت للنظر وهكذا اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٠/١٢/ ١٩٤٨ اطلق عليه (الاعلان العالمي لحقوق الانسان) وبرغم مرور اكثر من نصف قرن على اقراره الا انه من المؤسف ان كثيرا من الدول الموقعة عليه وبدرجات متفاوتة ما زالت تتجاهله ان تعتم عليه، سيما دول العالم الثالث، وهكذا بقيت حقوق وحريات المواطن مهانة ومستلبة في كثير من الدول ودول العالم الثالث بالذات، وقد اشارت آخر احصائية قدمتها احدى لجان حقوق الانسان ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين الى ان اكثر من (١٤٠) دولة ما زالت تجري فيها انتهاكات لحقوق الانسان، ومن هنا انطلق الباحث الاستاذ الدكتور غانم محمد الحفو مدير مركز الدراسات الاقليمية بجامعة الموصل ليناقش هذه الموضوعات في كتابه الصادر حديثا والموسوم (افكار في السلطة وحقوق الانسان).

يناقش الكتاب العديد من المفاهيم ذات العلاقة بالسلطة وحقوق الانسان ومنها (النخبة والرعية) مشيراً الى انه في كل الازمان حالما تبدأ (الفكرة) بالتطبيق تبدأ المعضلة، وهنا تقفز (النخبة) دائماً لتعلن مسؤوليتها عن قيادة هذه العملية ، وتكون وجهاً لوجه بتبنيها ونشرها امام الرعية ، حيث يلعب (الداعية دور المحرض) الذي يتلاعب بالالفاظ المجردة ويربطها بالتضحية والموت في غالب الاحيان ويحتال على الطقوس والمعتقدات الدينية المقدسة الاعتيادية ليوظفها لمآربه السياسية، وبعد ان يطرح الداعية . المحرض . عباءة الداعية القديس . عنه يبدأ بدق مسامير الدكتاتورية بحذر شديد خشية افتضاح أمره فيشرع بتكوين حاشية ملكية . ثورية . تأخذ موقعها على انقاض الحاشية القديمة التي ازاحتها وبعد ان يضمن الدكتاتوري ترتيب الحاشية الجديدة يبدأ بالتخطيط لمستقبل سلطوي أبعد وأضمن فيأخذ بطرح افكاره المتناقضة الساحرة والغامضة التي لا يعلم بها احد بالحكمة التاريخية التي تقول: (لا احد يعلم ما تضمر نفس الآخر) وبعد ان يضمن الدكتاتور خلق مؤسساته المركزية الصارمة باتقان وتفنن عمل على تغلغل افراد هذه الحاشية في المؤسسات في ابعد نقطة من مناطق سلطته بحيث يكون ضمن بقايا القفل والاحكام على شراذم من خصومه ومعارضيه الذين يشدد في مطاردتهم شكاً منه بانهم من الممكن ان يتحركوا ضده في أي لحظة.

ويستمر المؤلف في عرض مراحل تسلط الدكتاتور من خلال (الجلوس على عرش الطاووس) وحفر أسس (الطاغوت والصنمية) و (السير في مسالك البذخ والاسراف) حيث تتوافر الاموال بيد الطاغية فيلجأ الى (تغييب حرية الفرد واحتقار الرعية) وهنا يبدأ الطاغية بممارسة (الديمقراطية الزائفة والمعادلة الواحدية) محاولاً ايقاع (الشبيبة في المصيدة) ذلك انها (الشبيبة) لا تشعر بدخولها في المصيدة فتكون كمن اصطاد نفسه بنفسه فهي وقود الحرب وحطبها ورحاها وهي في غالب الاحيان لا تملك الاجنحة المادية او الاقتصادية او الثقافية بل تعيش عالة على ذويه، فينال الطاغية مآربه منها، ليمارس الطاغية بعدها (لعبة الحرب الخفية والصامتة) ، حيث يشير الباحث الى اننا غالباً ما نشاهد اصحاب الكلمة . باستثناء القلة القليلة يتفرجون على الانسان في حربه ضد الانسان ولا سيما عندما يتمكن الطغاة المحترفون من شرائهم او سرقة افكارهم ثم ازاحتهم من امامه بل وتصفيتهم واعدامهم . ويسير الطاغية في (المراهنة على ثروة الرعية) من خلال الدعة والمساومات والمحالفات السرية التي يضمنها من خارج بقعته التي يحكمها، بل يبدأ بازاحة الآخرين من امامه بكل وسيلة وطريقة ليقلل مما قد يعتريه من خوف وتهديد فهو يفضل الواحدية على الديمقراطية وبذلك يجعل من نفسه الحارس الامين على ثروتها وامنها وسيادتها، ويجري بعد ذلك (تعديلات وتحالفات براغماتية) ليبدأ بالتقرب إلى الشرائح التي كانت خصماً لدوداً لنظامه في مراحله السابقة وليحكم (السلطة بأي ثمن) حيث يعلمنا التاريخ ان المستبد الطاغية . على غرار اغلب الطغاة ان لم يكن جميعهم . كان نكرة وفي غالب الاحيان يكون من قرية نكرة، وهكذا يشير المؤلف الى ان السلطة لها مضمون واحد وهي عبر التاريخ لا تفعل شيئا جديداً سوى اجراء تحسينات في شكلها او لونها او قشرتها وهذا ما لا يجهله أي طاغية، ولا يغمض للطاغية طرف حتى يخلق جهازه القمعي الرهيب من خلال (تنمية القمع والخوف) متمنطقاً (الاسطورة كطقوس وتقاليد عمل) فالخيال والخرافة والاسطورة من ادوات الطاغية السحرية والسرية، والعقل والمنطق عدوان لدودان له على مر التاريخ ليحاول خلق (الصنم والدولة الصنمية) فالحيلة سيدة الطغيان والباطل ليس له غمد واذا كان البعض من الطغاة قد تصرفوا باشكال مختلفة من اجل خلق الصنمية لهم حيث حولوا الدولة الى وحش مفترس بدل ان يلغوا دورها تدريجياً وهكذا فعل طغاة العالم الثالث بعد ان استوردوا فلسفة الدولة الصنمية واوقعوا رعاياهم في اوهامها وامعنوا في تجويعهم وتركيعهم على انغام التجريبية والبراغماتية البغيضة فيدخل لعبة (الصراع بين المادية والروحية) مستثمراً (طغاة الفلاسفة) فالطغاة متشابهون وان اختلفوا احياناً في اللهجة والمظهر فهم يتصرفون كما تتصرف القرود في الغابة ، الطاغية لا يثبت على فكر واحد بل يسير. كما يشير المؤلف. الى انتهاج (سياسة الناسخ والمنسوخ) فمن الملاحظ ان غالبية الطغاة يحملون في عقلهم الباطن عقولاً ناقصة مريضة تدور حول عقد نفسية تطاردهم وتلازمهم كظل الشبح لا سيما في لجوئهم دائماً الى مسخ عقول رعيتهم وجعلها مقاربة لسلوكه وتصرفه بطريقة الناسخ والمنسوخ وبعدها يلجأ الطاغية الى سياسة (التركيع والتجويع) فالطاغية يتجنب رؤية رعيته مرفهة متنورة ولما كان هو نشازٌ وغريب عنها بالفعل فهو يخشى دائما ان يفلت الزمام من يده وتقلب له هذه الرعية ظهر المجن في يوم ما وهذا معناه التنكر لافضاله وخيراته لذا فهو يلجأ الى سياسة التركيع والتجويع مستغلاً (الدين والفضيلة) فهما كابوسان يخشاهما الطاغية ولا يأمن جانبهما مطلقاً وعندما تبنى الحضارة عليهما فهما من اعمدة الاديان جميعا ولان الطغاة ثعالب لا يجهلون هذه الحقيقة فالثعالب تخفي خبثها وحيلتها في نفسها وعندما تضيق السبل بالطاغية تراه يمارس دور الاب الروحي والاخلاقي مع رعيته الا انه يبدو مضحكاً حينما يحرص ان يذكرهم دائما انه (الطاغية) الاب الرؤوف تارة والاب القاسي المريض تارة اخرى، ولم يظهر طاغية في التاريخ الا وادعى انه حام للدين وعبد لرب الاديان بل وحتى في القبائل الموغلة في البدائية كان للساحر والكاهن مهنة منفصلة، وفي الحضارات الوثنية القديمة كان الكاهن يتخذ له موضعا الى يمين السياسي (الحاكم او المالك او الامبراطور) الذي يضفي على نفسه صفة القدسية ايضا وفي بعض الاحيان مارس هذا السياسي الدورين معاً "الملك . الكاهن " ولما كان الطاغية يجهل او يتجاهل بخبث (جدل الاخلاق الحضاري) فمن المنطقي ان يكون هناك اختلاف بين التصور الشمولي للاخلاق كشيء متحقق في الذات وبين التصور الجزئي المحدود في الذات نفسها، وكان الطاغية سيبقى وراء انهيار الحضارة الاخلاقي في حين كان الكاهن وسيبقى يؤدي . اذا كان نقياً مجرداً عن الاهواء الدنيوية . دور المرشد والموجه والناصح الامين والداعي الى التمسك باهداب الاخلاق التي اكدت عليها الذات الالهية وصولا الى صيانة كرامة الانسان وحقوقه الآدمية وفي الخاتمة يشير المؤلف الى ان هناك مصطلحاً يطلق عليه "الوطنية" يعرفه البعض بانه الولاء والالتزام الصحيح وبالقول والفعل في تطبيق المسؤولية كلاً من موقعه وضمن الاطار القانوني والدستور الذي يحفظ حقوقه وكرامته فضلاً عن انه يحلو للطغاة ان يتاجروا ويتلاعبوا ببعض الالفاظ ومنها (الحرية . الايديولوجية . المبادئ . الماضي . الحاضر . المستقبل . الدستور . القانون . الحريات العامة . المسؤولية المرتبطة بالحقوق والواجبات . الديمقراطية... الخ) وغيرها فهذه الالفاظ هي نقيض الاستبداد والطغيان يلعب بها الطاغية فهي تورق الرخاء والسلام والحرية واذا غابت او غيبها الطاغية يكون الطغيان هو البديل اللعين والمأساوي.

ويؤكد المؤلف انه في لعبة الحاكم والمحكوم يقال زوراً وافتراءً من الاهم وليس من المهم ان يثق هذا الحاكم او ذاك في حاشيته وبطانته قبل ان يكتسب شهادة ثقة الرعية به، ويؤكد ان السيد التاريخ يقدم لنا شواهد كثيرة حول هذه المحنة فالحكام ومنهم الطغاة المستبدون اعداء التاريخ كثيراً ما وقعوا في أباطيل وأحابيل هذه الحاشية الطفيلية والخطيرة فهم مثل قروش البحر لا يشبع نهمهم المال والفساد ومثل نمل البراري يقرضون اركان الدولة ويكدسون قوتهم من عطايا وهبات الطاغية وبؤس الرعية جهرا وفي الخفاء كيف لا وهم القائمون على ادارة الدولة الصنمية، لذا يذكرنا السيد التاريخ في بعض صحافته البيضاء ان الحاكم العادل "فلان" قد اقدم على تقليم اظافر حاشيته وادارته البيروقراطية المتملقة والمداهنة بعد ان يكتشف قدراً او ذكاءً بانهم اصل البلاء، واذا فتشت عن الطغاة تجدهم دائماً واقعين في دوامة البيروقراطية المركزية الشديدة لان اركانها من ازلامهم ومرتزقتهم.. هذا الكتاب يضم افكاراً مهمة حاولنا تقديم بعضها هنا وهي لا تجزي عن قراءة بحث جاء بتسلسل منطقي مليء بالامثلة والاستعارات من التاريخ ومن الديانات الاسلامية والمسيحية والنظريات الفلسفية في التاريخ والحكمة والفلسفة مؤكدا انه "عندما يشعر المرء ان التاريخ يلعب لعبته الدائرية" ويعيد نفسه في حلقة مفرغة فعليه انه واقع في مصيدة العبث والفوضى والظلم.. وتغدو حقوقه البشرية وكرامته الادمية وسيلة وبيادق شطرنج يلهو بها الطاغية المستبد الذي يتخذ من السلطة هدفا وغاية باي ثمن " في ضوء هذه المقولة التي صدر بها المؤلف كتابه يمضي في طرح افكاره في السلطة والتسلط والطغيان والدكتاتورية التي تشكل مساهمة تساعد في بناء وجهة نظر تصب في قالب التمدن واحترام حقوق الانسان والكرامة الانسانية.